مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 07 / العدد: 02 / السنة: 2020 / ص ص: 616 ـ 630

الهوية والأمن في منظورات العلاقات الدولية: دراسة تحليلية

Identity And Security In International Relations Perspectives: An Analytical Study

تاريخ الإرسال:2019/12/06 تاريخ القبول:2020/06/09

رفيق بويشيش (*)
جامعة باتنة1- الجزائر
Rafikboubchiche@gmail.com

فيصل رضواني
جامعة بسكرة - الجزائر
fradwan80@gmail.com.

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية تحليل تطور مفهوم العلاقة المفصلية بين الهوية والأمن في نظريات العلاقات الدولية. وتتلخص الإشكالية في تحديد مدى تطور هذه لعلاقة في منظورات العلاقات الدولية. فمفهوم الهوية لم يتم تناوله بشكل أساسي في الدراسات الأمنية إلا في وقت متأخر إلا أنه سرعان ما أضحى واحدا من أهم المتغيرات التي تم التركيز عليها في مختلف المقاربات النظرية في العلاقات الدولية، خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة حيث أصبحت الأفكار والمعتقدات تحظى بأهمية متزايدة في العلاقات الدولية نتيجة الإخفاق النسبي للقدرة التفسيرية للنظرية الواقعية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الهوية باعتبارها أحد المتغيرات المستجدة في الدراسات الأمنية التي أصبحت تحظى باهتمام متزايد لدى مختلف المدارس والمقاربات النظرية في العلاقات الدولية. وتعتمد هذه الدراسات في مسعاها البحثي هذا على المنهج الوصفي التحليلي، فهي من جهة تحاول تقصي تناول الهوية في مختلف المقاربات النظرية في العلاقات الدولية ومن جهة أخرى تحاول فرز وتمحيص مختلف الفروق النظرية لدى مختلف التوجهات النظرية في حقل التنظير في العلاقات الدولية. فبشكل عام توصلت الدراسة إلى أن تناول متغير الهوية في الأمن لم يشذ عن التوجه العام الذي يميز تطور التنظير في العلاقات الدولية إن كان ذلك على المستوى الأنطلوجي أو المستوى الإبيستملوجي، فالهوية في الدراسات الأمنية لم تتمتع بخصوصية تنظيرية لدى مختلف التوجهات النظرية.

الكلمات المفتاحية: الأمن؛ الهوية؛ العلاقات الدولية.

(*)- المؤلف المُراسل.

Abstract: .

This articleanalyzes the evolution of the concept of the articulatedrelationshipbetweenidenti ty and security in theories of international relations. The problematicisthat the concept of identitywas not dealtwithmainly in securitystudiesuntillate, but itsoonbecame one of the most important variables focused on the varioustheoreticalapproaches in international relations, especiallyafter the end of the Cold War and the emergence of the growing importance of ideas and beliefs in International relations as a result of the relative failure of the explanatoryability of realism.

The aim of thisstudyis to analyzeidentity as one of the new variables in securitystudies, which has becomeincreasinglyinterested in variousschools and theoreticalapproaches in international relations. Thesestudies are based on a descriptive analyticalapproach, on the one hand trying to investigateidentity in varioustheoreticalapproaches in international relations. This studyfoundthataddressing the variable identity in securitydid not deviatefrom the general trend thatdistinguishes the development of theorizing in international relations, whether on the level of the ontological or epistemologicallevel, the identity in securitystudiesdid not have theoreticalspecificity in varioustheoreticalapproaches.

Keywords: *Scurity; Identity; International relations.*

مقدمـة:

إن ظهـور مفهـوم الهويـة في العلاقـات الدوليـة يعـد جديـدا نسـبيا ، في الواقـع كـان يتوجب انتظار حلول سنوات التسعينيات حتى يتبوأ هذا المفهوم مكانة المتغير التفسـيري الحاسم لدى العديد من التيارات الفكرية . على مستوى السياسة الدولية صاحب نهاية الحرب الباردة عودة لخطاب مكرر للنزعات القومية والعرقية ، بالموازاة مع ذلك أبدى عـدد متزايـد مـن الملاحظـين توجسـا مـن تـأثيرات العولمـة الـتي ينظـر لهـا عـادة كتهديـد للخصوصية الثقافية. في قلب هذه الديناميكية المزدوجة أضحت مسـألة الهوية تمثل انشغالا سياسيا رئيسيا . من زاوية التنظير في العلاقات الدولية قاد ما كـان يعتبر أنـه إخفـاق لـدى المقاربـات التقليديـة في تفسـير التحـولات المعاصـرة العميقـة العديـد مـن المنظرين إلى إعادة التفكير في القواعد الأساسية للتخصص، فقد ظهرت العديد من الطـرق التفسـيرية الـتي تضـع الظـواهر الفكـرية والمتغيرات الداخليـة في قلـب السياسـية الدولية.

EISSN: 2588-2368————————————ISSN: 2352-975X

إن الثقافة والهوية مع نهاية القرن العشرين هما في خضم عودة كبيرة في التنظير والممارسة الاجتماعية، في هذا السياق لا تمثل الهوية عنصرا تحليليا أساسيا فحسب بل هي إلى جانب ذلك تمثل موضوع إعادة بناء مفاهيمي مهم. مع هذا التطورعرفت العلاقة الوثيقة بين الهوية والأمن بشكلتدريجيتجذرا باعتبارها موضوعا مركزيا في الدراسات الأمنية.

وتنصب الإشكالية على تحليل تطور مفهوم العلاقة بين الهوية والأمن في منظورات العلاقات الدولية مع تطور التهديدات التي تطال الأمن الدولي خوصا بعد نهاية الحرب الباردة. ويمكن صياغة الإشكالية في السؤال المحوري التالي:

كيف تطور البحث في العلاقة المفصلية بين الهوية والأمن في منظورات العلاقات الدولية؟وللإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم المقال إلى المحاور التالية:

وللإجابة عن الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى محاور حيث تم التطرق في البداية إلى تحليل العلاقة المفصلية بين الأمن والهوية الوطنية مع التركيز على الأبعاد المفاهيمية للمفردتين وسياق تطورهما. ثم تطرقت الدراسة إلى تطور البحث في العلاقة المفصلية بين الأمن والهوية الوطنية، حيث تم تتبع تناول هذه العلاقة في مختلف مقارابات العلاقات الدولية، أين تم تقسيم البحث في هذا المضمار بحسب التوجهات الإبستملوجية إلى مقاربات وضعية في صورة البردايم العقلاني ومقاربات مابعد وضعية في صورة المقاربات النقدية بمختلف توجهاتها.

المحور الأول: السياق التحليلي لإشكالية العلاقة بين الهوية والأمن

في الواقع كل من الهوية الوطنية والأمن من المفاهيم التي لا يمكن العثور على تعريفات جاهزة بشأنها، فهما لا يمكن تعريفهما في إطار المعنى المتداول للمصطلح، ذلك أن الأمر لا يتعلق بوحدات قارة يسهل الإلمام بها. فالإشكالية لا ترتبط فقط بكون أن هناك عدة أراء متضاربة حول معنى هذين المفهومين في العلاقات الدولية، على الأقل منذ نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة، بل تكمن الإشكالية كذلك بوجود سجال عميق حول طبيعة المفهومين.[1] في حالة الهوية يتلخص هذا النقاش في وجود تجاذب بين المفهوم الذي مفاده أن الهوية ضرورية وأساسية وموحدة وغير قابلة للتغيير، وبين المفهوم الذي مفاده أن الهويات تبنى ويعاد بناؤها من خلال الفعل

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

التاريخي، وهذا ما ينسحب كذلك على الأمن.[2] وسوف نتناول في هذا السياق تحليل كل من مفهوم الامن والهوية الوطنية حتى يتسنى تحديد أوجه العلاقة بين المتغيرين.

أولا- الهوية الوطنية:

إن الهوية ظاهرة متعددة الأوجه حيث يشير استعمالها المفهومي إلى حقائق مختلفة، في الواقع محتوى هذا المفهوم هو بشكل كبير يوظف في إطار وحدة التحليل التي يفضلها الباحث (الدولة، الأمة، المنطقة، المجتمع أو حتى الفرد) .

إن مسالة الهوية ترجع أساسا إلى تساؤل في الظاهر جد بسيط: " من نحن؟" لكن الجواب عن تساؤل كهذا في الواقع ليس بتلك البساطة . فعلى المستوى الوطني يمكن القول أن الهوية هي مجموع المعتقدات والمواقف والآراء إزاء الأنا والآخر والتي يشترك فيها قسم كبير من عناصر الوحدة الوطنية المعنية، هذه المعتقدات والمواقف والآراء تتضمن إلى جانب ذلك القيم والمعايير والثقافة وتصور عن الأدوار التي يمكن للدولة التي ينتمي لها هؤلاء أن تلعبها في السياسة الدولية وعن المكانة التي ينبغي لهذه الدولة أن تشغلها بين الدول الأخرى.[3]

في محاولة لإعطاء دور أكثر أهمية للهوية في تخصص العلاقات الدولية حاول العديد من الكتاب إقامة فصل بين بعدين لهذا المفهوم، يتعلق البعد الأول بالهوية الداخلية والبعد الثاني بالهوية الخارجية، فبالنسبة للباحث بول كوورت يجب التفريق بين الهوية الداخلية التي تتعلق بالتماسك والانسجام لأطراف دولة/أمة معينة وبشكل خاص بالطريقة التي يظهر فيها هذا التماسك الانتماء للدولة/الأمة، والهوية الخارجية التي ترجع إلى طبيعة الاختلاف بين دولة /أمة ودول/ أمم أخرى. من جهته أليكساندر وانتد يقترح تفريقا مماثلا بين الهويات التشاركية والهويات الاجتماعية، حيث تتعلق الأولى بالصفات الجوهرية التي تشكل الفردانية لفاعل معين، أما الثانية فهي مجموع المدلولات التي يتقمصها فاعل معين مع تبني وجهة نظر الآخرين.

في الواقع يبدو من المستحيل وضع تفريق بمثل هذا وضوح بين هذين النموذجين من الهوية، ذلك أنهما مرتبطان فيما بينهما بشكل وثيق، فالهوية الداخلية لا يمكن تعريفها بغض النظر عن تصورات أعضاء دولة معينة عن المحيط الخارجي، بالمثل أي تعريف للهوية الخارجية يستمد مصادره من داخل الدولة أو بشكل أدق من المجتمعات

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

التي تؤسس هذه الدولة . إن محاولة تعريف الهوية الخارجية دون أية علاقة بالقيم والمعايير الراسخة في المجتمع غير محبذ ، على الأقل في المجتمعات الأقل دمقرطة.(4)

ثانيا- الأمن:

تقليديا في العلاقات الدولية يعني مفهوم الأمن حماية الدولة ومن ثم شعبها ضد تهديد عسكري محتمل. لكن في المرحلة التي فند فيها النقاش حول أنطلوجيا نظرية العلاقات الدولية فكرة أن الدولة هي الفاعل الأساسي في نظام العلاقات الدولية، وحيث تم تسجيل بروز العديد من مصادر التهديد المحتملة أو مصادر اللاأمن لم تعد هذه النظرة التبسيطية للأمن بإمكانها الصمود ، فدون الدخول في النقاش حول طبيعة الأمن منذ نهاية الحرب الباردة يمكن القول أنه حتى داخل المقاربات الأكثر كلاسيكية مفهوم الأمن لم يعد ما كان عليه في السابق.(5)

إن الحديث عن الأمن يستوجب الإجابة على الأقل عن خمسة أسئلة ، أولا يتوجب معرفة من أو ماذا يجب أن يؤمن، أو بعبارة أخرى ما هو الموضوع المرجعي للأمن ؟ كانت الدولة في السابق وحتى اليوم عند بعض الباحثين هي الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، لكن منذ نهاية الثمانينيات نتحدث أيضا عن المجتمع والفرد أو المجموعات الضعيفة وهي فقط الموضوعات المرجعية الثلاث التي يكثر الحديث عنها في الأدبيات الأكاديمية. أما التساؤل الثاني فهو يتعلق بطبيعة التهديدات، فهذه الأخيرة لم يعد ينظر لها على أنها عسكرية في الأساس. أما ثالثا فالسؤال يتمحور حول من يضمن الأمن، وهنا كذلك يتلخص الجواب في المنظور الكلاسيكي في الدولة التي لم تعد اليوم تحظى بالقبول كفاعل وحيد ، فمن جهة أصبحت المنظمات الدولية تتبوأ دورا متزايدا على مستوى الأمن الدولي والأمن الداخلي، ومن جهة أخرى نشهد عملية خصخصة متنامية للأمن، ليس فحسب على شكل مجموعات المرتزقة في الدول النامية إنما كذلك في الدول الصناعية حيث الشركات الأمنية الخاصة أصبحت تنتشر أكثر فأكثر. أما التساؤل الرابع فهو يتعلق بكيفية ضمان الأمن، ففي الوقت الذي لم يعد الأمن يتلخص فيه في المجال العسكري لم تعد المؤسسات العسكرية تكفي في الحماية من بعض أنواع التهديدات. أما التساؤل الخامس فهو وثيق الصلة بالتساؤل الرابع، فهل نملك مفهوما سلبيا أو إيجابيا عن الأمن ؟ أما المفهوم الإيجابي

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

فهويرى الأمن قبل كل شيء عبارة عن غياب للتهديد، وبالتالي حتى تتحقق حالة كهذه يتوجب القضاء المادي على التهديد المعني بذلك، وإلا يتوجب تعزيز الدفاعات ضد هذا التهديد. أما المفهوم السلبي للأمن فهويرتكز على التوجس من الآخر وعلى الوجود الدائم لمأزق أمني، فنظرة إيجابية للأمن تنطلق على الأقل من فكرتين، فعادة الطريقة المفضلة للبحث عن الأمن هي في خلق الطمأنينة لدى من يتوجس منك، إذ الأمن لا يعني فقط القضاء على التهديد القائم ولكن كذلك العمل على مصادر اللاأمن، عمليا معظم الدول الصناعية تمزج بين هذين المفهومين.(6)

في الأخير يتوجب التساؤل عن أي مدى يمكن التمييز بين الأمن الداخلي والخارجي والدولي. في التحليلات التقليدية كان هناك تمييز واضح بين الأشكال الثلاثة من الأمن، ووحدهما الشكلان الأخيران ما كانا ينتميان إلى تخصص العلاقات الدولية، فالأمن الخارجي ينتمي إلى السياسة الخارجية بينما كان الأمن الدولي يمثل الانشغال الرئيسي للمهتمين بالعلاقات الدولية. في زمن العولمة أصبح من الصعب التمييز بين هذه الأشكال من الأمن.(7)

ثالثا- العلاقة هوية/أمن:

إنه من نافلة القول أن علاقة معقدة على غرار العلاقة بين الهوية والأمن يتعذر تحليلها من زاوية واحدة، لكن في الواقع هناك على الأقل ثلاثة طرق لمعالجة المسالة.

في المقام الأول يمكن النظر إلى الهوية الداخلية باعتبارها موضوعا مرجعيا للأمن. فالقيم ونمط العيش والمعايير وحتى الانتماء إلى حضارة معينة هي مكونات الهوية التي يتوجب الدفاع عنها، هذه المكونات للهوية التي عادة ما تطرح في الخطابات حول الأمن تصبح في الحروب أداة تبرير قوية موجهة لتعبئة المجتمع، في هذا السياق يؤكد ديفيد كامبل على الأطروحة التي مفادها أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب الباردة كانت قبل كل شيء تستند على الدفاع عن الهوية الوطنية الأمريكية.

ثانيا، القيم والمعايير المرتبطة بالأمن يمكن أن تكون مجبولة في شعب معين من خلال عملية التنشئة الاجتماعية لدرجة تصبح جزءا مندمجا في تعريف الهوية الوطنية. وتعطي حالة ألمانيا واليابان أمثلة مهمة عن هذه العلاقة، فهاتان الدولتان اللتان جردتا

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

من قوتهما العسكرية التي كانتا تتمتعان بها قبل الحرب العالمية الثانية مارستا منذ حوالي نصف القرن بثبات واضح سياسة أمنية وطنية مفعمة بالنزعة المناهضة للعسكرة، وهذا ما يفسر ليس فحسب من خلال الضغوط الخارجية إنما كذلك من خلال تنشئة اجتماعيةتكرس القيم المعادية لإثبات الوطنية عن طريق العسكرة.

في الأخير، تحدد الإدراكات المتعلقة بالتهديدات والفهوم المرتبطة بالأمن تصوراتناعن الهوية الوطنية. ومن بين العناصر التي تدخل في بلورة الهوية الوطنية نجد تصور عناصر دولة معينة عن هذه الأخيرة وعن مكانتها ودورها في النظام الدولي، إضافة إلى التصور الذي يعتقدون أن الدول الأخرى تمتلكه عن دولتهم، وأخيرا الفهم الذي يمتلكونه لهذا النظام ولهذه الدول التي تشكله.

أما مسألة الهوية الخارجية فهي تنضوي في إطار إشكالية خاصة للهوية، أي تلك المتعلقة بالغيرية، فإدراك الآخر يؤثر في متخذ القرار من حيث أن الجهة الخارجية قد تكون صديق أو حليف أو خصم أو عدو أو بكل بساطة حيادي، على سبيل المثال يفسرجوتا ويلدس السلوك الأمريكي أثناء أزمة الصواريخ الكوبية انطلاقا من الدور الذي تلعبه الهوية الخارجية في عملية بناء المصلحة الوطنية، فبحسب هذا الكاتب فإن التصور الخاص للهوية الأمريكية الذي ساد لدى واشنطن وجه الطريقة التي فسر بها القادة الأمريكيون نشر الصواريخ السوفيتية.[8]

المحور الثاني: العلاقة هوية/ أمن ومختلف النظريات فيالعلاقات الدولية

يتفق معظم المنظرين اليوم على أهمية الهوية كأداة لفهم السياسة الأمنية، لكن مفهوم الهوية والتفسيرات المقدمة حول تأثيرها على الساحة الدولية تختلف بشكل كبير من نظرية لأخرى، مهما يكن، فإنه بالإمكان تحديد ثلاثة تصورات أساسية للعلاقة بين الهوية الوطنية والأمن في النقاشات في العلاقات الدولية. المقاربة الأولى والتي يمكن أن نصفها على غرار روبرت كوهين بالعقلانية تمثل مفهوما جوهريا للهوية، هنا الهوية مرتبطة بشكل كبير بالدولة، وينظر لها على أنها معطى ثابت وطبيعي وفرداني وخاص وستاتيكي[9] في المقابل تنظر المقاربتان الأخريان للهوية على أنها بناء اجتماعي وتاريخي والتي يتوجب دراستها بشكل خاص، فهاتان المقاربتان اللتان تنضويان تحت ما يسمى التوجه السوسيولوجي للعلاقات الدولية تتمايزان رغم ذلك

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

فيما بينهما في تفسيرهما للهوية، فمن جهة يعتبر التيار البنائي المحافظ الهوية كمعطى نسبيا ثابت على الرغم من قابليته للتغير، من جهة أخرى تعتبر التيارات النقدية وخاصة منها البنائية النقدية والمابعدحداثة والنسوية العلاقة بين الهوية والأمن كثمرة لعملية بناء وإعادة بناء مستمرة.

أولا- البرديم العقلاني:

في البداية يجب التذكير أنه من الخطأ الجزم بأن البرديم العقلاني قد استثنى كلية مسألة الهوية من تحليلاته، وهنا تجدر الإشارة إلى أنهانس مورغانثو أحد كبار مؤسسي التيار العقلاني يتحدث عن أهمية ما يسميه (الشخصية الوطنية) مؤكدا أن بعض خصائص الفكر والشخصية تنتج على نحو مضطرد وتقيم عند أمة أكثر من أخرى، كما يؤكد كذلك أن هذه الخصائص تميز أمة عن أخرى، وهي تقاوم التغيير بشدة.(10) من جهته مؤسس الواقعية الجديدة كنيث وولتز يؤكد أن النظام الدولي لن يتأثر في حالة ما تخلت بعض الدول عن هويتها السياسية بينما لم تفعل ذلك بعض الدول الأخرى(11)، هذا فيما يصرح أندرو مورافسيك بأنه يؤيد نوعا من الليبرالية المثالية التي تعتبر أن صياغة الهويات الاجتماعية والقيم هي محددات لخيارات الدولة، ومن ثم محددات النزاع والتعاون بين الدول، ويعرف الهويات الاجتماعية كمجموعة من الخيارات المشتركة بين الأفراد فيما يخص مجال وطبيعة المصالح العامة(12).

بشكل عام عالجت العقلانية الهوية كسياق معطى وثابت واستجابته للتغير بطيئة. هذا التعريف الذي يؤيد مفهوم شمولي للهوية يصعب كل محاولة للتميز بين الأفكار والسلوكيات، فكلاهما ينتمي إلى وحدة أو حتى إلى مجموعة من (كل) حيث تجري داخله كل الأنشطة الإنسانية. وعليه لا تمنح العقلانية إلا مكانة صغيرة للهوية كعامل سببي أساسي، وهي حالة بالخصوص وجهة نظركنيث وولتز أي الواقعية الجديدة وهو ما ينسحب كذلك على الليبرالية الجديدة، فالمواقف الإبستملوجية الوضعية لهؤلاء تقودهم عمليا إلى نفي أية قيمة إرشادية للهوية، بالنسبة للمقاربة الليبرالية وبما فيها نسختها الجمهورية على غرار نظرية السلام الديمقراطي يتم التركيز على تأثير القيم الديمقراطية والمؤسسات على سلوك الدول أكثر من التركيز على دور الهويات.

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

لكن، مهما يكن فإن مفهوم الهوية لقي منذ نهاية الحرب الباردة اهتماما متزايدا لدى المقاربات العقلانية، فمنذ بداية سنوات التسعينيات اتجهت مدرسة "كوبنهاغن" لتجاوز الإطار التحليلي التقليدي للأمن الذي يركز بشكل صارم على القضايا العسكرية، لهذا الغرض نجدها أدمجت مفهوم الأمن المجتمعي في برامجها البحثية. وتشكل المجتمعات أو المجموعات على غرار القبيلة والعشيرة والأمة والحضارة والدين والعرق موضوعا مرجعيا للأمن المجتمعي.(13)

في إطار البرادايم العقلاني دائما، تناولت اللبرالية الجديدة كذلك مفهوم الهوية. ففي مؤلفهما الموسوم " أفكار وسياسة خارجية" المنشور في بداية التسعينيات دعا روبرت كوهين وجوديث غولدشتاين الباحثان في العلاقات الدولية إلى تكثيف الاهتمام بهذه المتغيرات الجديدة، فالأفكار والمعتقدات أصبحت على غرار المؤسسات أحد محددات سلوك الدول.(14) مع ذلك لا يطرح هذان الكاتبان قطيعة أساسية مع النسخة الكلاسيكية للمقاربة اللبرالية الجديدة، ويؤكدان في نفس الوقت على أن الأفكار مثلها مثل المصالح لها وزن في المنظومة السببية في تفسير الفعل الإنساني، ورغم أنهما يقران بتأثير الأفكار في الساحة السياسية إلا أنهما بقيا محافظين على الافتراض العقلاني الذي مفاده أن الشعوب والقادة يتصرفون بطريقة أنانية وبمعنى أكثر اتساعا بطريقة عقلانية. خطوتهما مع ذلك تعد محاولة لحل (الصعوبات الأمبريقية) الناجمة عن نقص في الاهتمام بالظواهر الفكرية. فالأمر يتعلق إذن هنا بمستوى وسطي، بين قصور العقلانية والأطراف المناوئة للتجريب في الاتجاه التأملي.

فمختلف أنواع النظرة للعالم (World views) التي ينظرلها باعتبارها صياغة مفهومية لمختلف الأفعال الممكنة، والمعتقدات الأساسية التي تفهم باعتبارها الأفكار المعيارية، ومعتقدات السببية أي المعتقدات المتعلقة بالعلاقة بين العلة والفعل هي في الواقع مندمجة مع التحليل باعتبارها تلعب في بعض الأحيان دورا في تعريف الخيارات أو الهويات، فالهوية تحمل شكل المتغير التفسيري المكمل، حيث فائدته تتطلب وجود سياق معين. في الواقع مقترحات جوديث غولدشتاين وروبرت كوهين لا تحدث تقدما كبيرا في البحث فيما يخص الأفكار والمعتقدات حتى يمكن التحدث عن نظرية في

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

الهوية الوطنية، انطلاقا من هذه النظرة يمكن التأكيد أن هذين الكاتبين لا يضيفان حقيقة عناصر إلى النقاش حول الهوية والأمن[15].

ثانيا- البنائية المحافظة:

تختلف البنائية المحافظة عن التيار العقلاني خاصة في الجانب الأنطلوجي، فهي ترمي إلى أعطاء مكانة أكثر أهمية إلى الأفكار والمعايير في العلاقات الدولية. وتؤكد على وجه الخصوص على الدور الذي تلعبه الهوية في العلاقات الدولية. وكما هو الحال في الظروف المادية عند كنيث وولتز أو المؤسسات عند روبرت كوهين تعتبر الهوية هنا عاملا حاسما في السياسة الدولية، وهو ما يسمح بتفسير حزمة واسعة من سلوك الدولة التي نراها على الساحة الدولية. ويبقى الكتاب المرجعي الموسوم " ثقافة الأمن الوطني" The Culture of national security الذي ألفه بيترج كاتزنستين أهم توضيح لأفكار البنائية في هذا المجال. من جهة أخرى يؤكد كل من الكسندروانتد وكاتزنستين وجبرسون أن الهويات تولد وتشكل المصالح، بشكل أوسع ينظر للعوامل الثقافية في مجموعها باعتبارها مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في مصالح أمن الدول، وكما هو الحال مع معظم الأعمال حول الهوية والأمن تستند المصالح الوطنية على بناء خاص للهوية الخاصة في مقابل هوية الآخر. ويبنى تصور التيار البنائي للعلاقة هوية/أمن على الإشكالية السببية، في الواقع يقدم كل من وانتد وكاتزنستين وجبرسون المعايير والثقافة أو الهويات في حزمة من الحجج في إطار منظومة سببية تمس سياسة الأمن الوطني. ولا يسجل هؤلاء الكتاب أي قطيعة أساسية مع الابستومولوجيا الوضعية باعتبار أنهم حريصون على تسجيل مبادرتهم في إطار ما يسمى العلم العادي. هذا الموقف، رغم الخطاب الأصلي على وسائل الإعلام، يترجم التوجه المتزايد للعديد من البنائيين لصالح التقارب بين المقاربات الأساسية.[16]

وحتى يتسنى فهم دور الهويات يركز البنائيون على البنية الدولية، فالبنائيون المحافظون كما يؤكده كل من أليكسندروانتد وبيتر. ج.كاتزنستين Katzenstein ورونالد جبرسون Jepperson هم بنيويون عن اقتناع convaincus structuralistes ويهتمون بشكل أساسي بمعرفة كيف تؤثر البنيات التي يتم تشكيلها في سياق معنى معين والمجسدة في معايير وهويات في ما تفعله الدول. وتحدد البنيات حسب ما ترى

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

مارثا فينمور Finnemore سلوك الدول من خلال تشكيل التصورات التي تمتلكها هذه الأخيرة عن العالم وعن دورها فيه. من جهته يؤكد وانتد أن هذه التصورات هي في حالة مستمرة من التفاعل مع تصورات دول أخرى. هكذا، يتم اعتبار الهويات والمصالح كمتغيرات كامنة داخل نظام تفاعلات بين الدول. من جهة أخرى يقدم التيار البنائي العلاقة هوية/أمن في إطار إشكالية سببية. وكما يؤكده كل من جبرسون ووانتد وكاتزنستين فإن تحليلهم يقدم المعايير والثقافة أو الهويات من خلال حجج تستند على مبدأ السببية وتمس سياسة الأمن الوطني[17].

ثالثا- المقاربات النقدية:

رغم أنهم موحدون في رغبتهم في الخروج عن التوجه الوضعي الذي يهمن على العلاقات الدولية، إلا أن المقاربات المابعد وضعية غير متفقة بالضرورة على أسباب القيام بذلك ولا على البديل الأكثر قابلية لمثل هكذا توجه. مهما يكن، فإنه فيما يخص العلاقة بين الهوية والأمن نجد البنائيين النقديين والمابعد حداثيين وأنصار المقاربة النسوية يمتلكون قواسم مشتركة في النظر إلى الأمن والهوية ليس كمتاع أوميزات نمتلكها إنما كعمليات دائمة. فالجميع متفق على التأكيد على أن مفهوم الأمن لا يعني أبدا شيئا ثابتا وغير قابل للتغير أو جوهري، لكن بالأحرى هو عنصر يوجد في تدفق الزمن ودائم التغير وشيء مشارك في عملية معينة. انطلاقا من هنا فإن مفهوم المصلحة والقوة يخضعان هنا إلى إعادة النظر تضع الفاعل والتغيير في قلب التحليل. هكذا، يأخذ التيار النقدي مسافة مع المفهمة الستاتيكية الناجمة عن بنيوية وانتد أو كاتزنستين. في الواقع، لما تركز على الظروف والعمليات الاجتماعية والخطابية كقاعدة لبناء الهويات فإن المقاربات النقدية تقدم نموذجا أكثر ديناميكية لإشكالية أمن/هوية.[18]

إن افتراض وانتد الذي مفاده أن الهويات هي أساس المصالح يبقى صالحا لدى المقاربات النقدية. ويصر بيل ماكسويني McSweeney على الطبيعة النزاعية للهوية الوطنية. وفي سياق معارضته لإعادة صياغة المفهوم في الدرسات الأمنية حيث مفهوم الهوية أصبح موضوعا مرجعيا لدى مدرسة "كوبنهاغن" أكد ماكسويني على أن الهوية ليست حدثا تاريخيا بل هي عملية تفاوضية بين أفراد وبين مجموعات. فهو في

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

الوقت الذي يرفض فيه موقف البنائية المحافظة نجده في المقابل يقبل افتراضات المابعد حداثة الراديكالية. في الواقع لما نفهمها على أنها حقيقة اجتماعية البناء فإن بروز وتحول الهوية الجماعية وكذا القضايا الأمنية التي تمسها لا يمكن أن تفهم دون تركيز الاهتمام على الدور الذي تلعبه المصالح المادية. وفي تحليله للعمليات والممارسات التي من خلالها يساهم الفواعل في بناء وإعادة بناء الهوية يرى ماكسويني أن مفتاح بناء وإعادة بناء الأمن والسياسة الأمنية يكمن في عمليات إعادة بناء الهوية الجماعي.[19]

في إطار الاتجاه النقدي دائما صاغ جوتا ويلدس Weldes مفهوم "الأزمة" الذي يلعب دورا رئيسيا في العلاقة هوية/أمن. فالأزمات ليست أحداث موضوعية بل هي من صياغة أصحاب القرار في إطار بناء وإعادة بناء هوية الدولة. فبحسب هذا الكاتب فإن الهوية الأمريكية للحرب الباردة باعتبارها زعيما للعالم في المعركة ضد الشيوعية وقائد جهوي لنصف الكرة الغربي هي من تقود المسؤولين الأمريكيين على تصور احداث أكتوبر 1962[20] كتهديد للأمن الوطني، هذا التصور يحدد مصطلحات النقاش السياسي ويترك مساحة صغيرة للأصوات البديلة. في الأثناء، الخطابات المختلفة، الأمريكية والسوفيتية والكوبية حول نشر الصواريخ حاولت إثبات أن طبيعة الأزمة لم تكن غامضة. هكذا، فإن وجهات النظر الثلاث تتضم ببساطة إلى فكرة الأزمة، فهي تختلف بشكل أساسي لما يتعلق الأمر بتفسير الأسباب وتحديد النتائج المحتملة.

وتتبنى المقاربة الما بعد حداثية فكرة أن هويات الدول ليست حقيقة بنائية فحسب بل هي حقيقة يعاد بناؤها بشكل مستمر من خلال خطابات وتصورات المسؤوليين السياسيين. فالبناء الهوياتي ينظر له باعتباره عملية دائمة الحركة حيث الهدف الأسمى يكمن في استدامة المعاني الجماعية للمجتمع. فالهوية مبنية على نمط الإقصاء من خلال الخطابات السردية التي تضع حدودا رمزية دائمة بين الذات والآخر. وفي مؤلف له موسوم "كتابة الأمن" *Writing Security* حلل دفيد كامبل *Campbell* الطريقة التي تم بها كتابة وإعادة كتابة السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقا من تعريف للهوية التي تصور الآخر بشكل منهجي على أنه تهديد.[21]

وبالاستناد على فرضية أنه لا توجد هناك وحدة وطنية بداهة، يفكك النقديون مفهوم الدولة باعتباره محددا مسبقا ويفندون فكرة أن هناك هوية معطاة وثابتة. في

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

الأخير، الدول في المنظور النقدي هي على أقصى تقدير مجموعات (communautés) خيالية التي تفتقر إلى وجود أنطلوجي خارج الممارسات العديدة والمتنوعة التي تشكل حقيقتها. وحسب كامبل فإن وظيفة السياسة الخارجية وبالتالي السياسة الأمنية تكمن أساسا في عملية إعادة إنتاج الهوية[22].

خاتمة:

بشكل عام يمكن القول أن الدراسات الأمنية هي تخصص فرعي من دراسة العلاقات الدولية. فقد خطت الدراسات الأمنية ذات الخطوات التي خطتها دراسة العلاقات الدولية. ففي الوقت الذي هيمن فيه البرديم الواقعي على التنظير في الأمن بحيث تم التركيز على الدولة كموضوع مرجعي ووحيد في صياغة مفهوم الأمن نجد أن المقاربات النقدية ركزت في نقدها للتيار العقلاني على أهمية توسيع مفهوم الأمن ليشمل موضوعات مرجعية غير الدولة على غرار الفرد والمجتمع.

في هذا السياق تتموضع الهوية كأحد المحددات الأساسية التي تطرقت لها الدرسات الأمنية. فالعلاقة بين الأمن والهوية شكلت بؤرة اهتمام لدى مختلف التوجهات الفكرية في الحقل. والهوية لدى المقاربات البنائية التي تركز على أن الأمن اجتماعي البناء تمثل أحد أهم مجالات التهديد. في الأخير يمكن التأكيد على ما يلي:

- رغم أن العلاقة بين الهوية والأمن لم تكن تحظى بالأهمية الكبيرة في مختلف مقاربات العلاقات الدولية إلا أنها سرعان ما أصبحت متغيرا أساسيا في الدراسات الأمنية خصوصا مع نهاية الحرب الباردة.

- وإذا كانت الهوية تدخل في صميم تحليل البنائية باعتبار أن هذه الأخيرة تنطلق من مسلمة أنطلوجية مفادها أن العلاقات الدولية بناء اجتماعي إلا أن الهوية باعتبارها متغيرا مستقلا في الأمن تمتعت كذلك بأهمية في التيار العقلاني بشكل عام رغم تركيز هذا الأخير في تحليلاته على مركزية الدولة وعلى الجوانب المادية.

- من جهة أخرى نجد أن العلاقة بين الهوية والأمن لدى المقاربات النقدية سواء كانت ما بعد ماركسية أو ما بعد حداثية أو حتى سوسيو لغوية تم التركيز عليها في إطار التركيز على مواضيع مرجعية أخرى للأمن غير الدولة.

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

الهوامـش والمراجـع:

(1)- Thierry BALZACQ, LA SECURITE: DEFINITIONS, SECTEURS ET NIVEAUX D'ANALYSE, DANS:
HTTPS://POPUPS.ULIEGE.BE/13743864/INDEX.PHP?ID=216(02/04/2019 (02/04/2019).

(2)- Léon Koungou, Défense et sécurité national en mouvement, L'Harmattan: Paris, 2010, p.27.

(3)- Etienne Balibar, Identité culturelle identité nationale, Quaderni, N22, (1994),pp.53-65.

(4)- Gleen Chaftez and Others, The origins of national interests, Frank cass: UK, 1999, pp.1-5.

(5)- Ayse Ceyhan, Analyser la sécurité: Dillon, Waever, Williams et les autres, Culture et Conflits, n° 31-32, pp.39-62.

(6)- Ibid, pp.39-62.

(7)- Stéphane La Branche, Le changement climatique: du métarisque à la métagouvernance, Tec & Doc: Paris, 2011, pp. 107,108.

(8)- David Campbell,Writing security: Unieted State freing policy and the politics of identity, Manchester University press: UK, 1998, pp. 349-359.

(9)- Pierre Berthelet, Chaos international et sécurité global: La sécurité en débat, Publibook: France, 2014,.38.

(10)_ Ibidp. 65

(11)- Kenneth Waltz, Theory of International Politics, New York, Random House, 1979, p.118.

(12)- Philippe Marchesin, Introduction aux relations internationales, Edition Karthala: Paris, 2008, P.40.

(13)- Barry Buzan, Ole Waever et Jaap De Wilde, Security. A New Framework for Analysis, Boulder, Lynne Rienner Publishers, 1998, p.119.

(14)- Judith Goldstein et Robert O. Keohane, Ideas and Foreign Policy. An Analytical Framework , dans Judith Goldstein et Robert O. Keohane (dir.), Ideas and Foreign Policy. Beliefs, Institutions and Political Change, Ithaca and London, Cornell University Press, 1993, pp. 3-30.

(15)- Ibid.pp.4-6.

(16)- Keith Krause, Approche critique et constructiviste des étude de sécurité, dans: http://www.afri-ct.org/article/approche-critique-et/1472/ (12/05/2019)

EISSN: 2588-2368————————————ISSN: 2352-975X

(17)- Alex Mcleod, Les étude de sécurité: Du Constructivisme dominat aux constructivisme critique, Cultures & Conflits, 54 (2004), pp 13-51.

(18)- Ibid.

(19)- Ibid.

(20)- يتعلق الأمرهنا بما يسمى أزمة صواريخ كوبا، وهي فصل من فصول المواجهة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في إطارالحرب الباردة، وتتلخص الحادثة في نشرالإتحاد السوفيتي لصواريخ متطورة في كوبا مما اعتبرته أمريكا تهديدا أمنيا كبيرا لها وكادت الأمورأن تتدحرج إلى نزاع مسلح بين القوتين العظميين.

(21)- David Campbell, Writing Security. United States Foreign Policy and the Politics of Identity, Minneapolis et Londres, University of Minnesota Press, 2nd ed., 1998

(22)- Campbell, op.cit.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X